

المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Entrepreneurship and its role in achieving sustainable development

علاش ليندة

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و

الاقتصاد التطبيقي - (الجزائر)

allechelynda@yahoo.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2023/02/08	تعتبر المقاولاتية أحد أهم المفاهيم الحديثة في علوم الإقتصاد والتسيير، فلقد أوضحت الدراسات النظرية والتجارب العالمية دور المقاولاتية في تشجيع التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات، حسب متطلبات التنمية بكل أوجهها وفي جميع مجالاتها. سوف نحاول في هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية للمقاولاتية والثقافة المقاولاتية، مع الإشارة إلى دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
تاريخ القبول: 2023/03/12	
الكلمات المفتاحية: ✓ المقاولاتية ✓ الثقافة المقاولاتية، ✓ التنمية	
Article info	Abstract :
Received 08/02/2023	<i>Entrepreneurship is considered one of the most important modern concepts in management sciences. International experiences have shown the role of entrepreneurship in encouraging economic development, through its contribution to supporting the movement of establishing economic institutions in various sectors according to the requirements of development in all its aspects and in all its fields. In this paper, we try to shed light on the most important theoretical concepts of entrepreneurship and entrepreneurial culture, with reference to its role in achieving sustainable development.</i>
Accepted 12/03/2023	
Keywords: ✓ entrepreneurship, ✓ entrepreneurial culture, ✓ development	

يمكن إدراك أهمية هذا البحث من خلال عدة جوانب من أبرزها إشكالية مستقبل المقاولاتية في ظل التحدي الذي ترفعه بلادنا من أجل تنويع الاقتصاد والرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يعد من بين أهم الإنشغالات الاقتصادية والسياسية في الوقت المعاصر، كما ظلت أهمية هذا الانشغال بارزة للوجود منذ بداية الستينيات، إذ تعتبر و لحد الساعة الموارد الأحفورية (البترو-الغاز) هي الأوكسجين الذي يتنفسه الاقتصاد الجزائري، فكيف له أن يواجه مرحلة ما بعد البترول والغاز؟ و في نفس الوقت كيف له أن يتكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة والإبداع والإبتكار خاصة في الجانب التكنولوجي، وهذه المفاهيم كلها مرتبطة ارتباطا أساسيا بالمقاولاتية والفكر المقاولاتي.

تعتبر المقاولاتية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بحيث تفسر هذه الأهمية الدور الكبير للمقاولاتية في سياق التنمية الاقتصادية، وتحديد النسيج الاقتصادي للدول والمجتمعات، من خلال إعادة التوازن للأسواق والرفع من مستويات الإنتاج وتشجيع الابتكار والإبداع والقضاء على البطالة...

ونظرا لأهمية المقاولاتية والثقافة المقاولاتية المتزايدة، اهتم كل من الباحثين والحكومات والمجتمعات بشكل عام بسبل تطوير المقاولاتية والمقاولين، لما لها من أثر كبير على جميع مجالات الحياة.

انطلاقا من كل ذلك يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال السؤال الجوهرى الآتي :

كيف تساهم المقاولاتية والثقافة المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

من أجل معالجة الإشكالية، والإجابة على سؤالها الرئيس تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

أولا- مفاهيم أساسية حول المقاول والمقاولاتية

ثانيا- ماهية الثقافة المقاولاتية

ثالثا- المقاولاتية كآلية للتنمية المستدامة

أولاً- مفاهيم أساسية حول المقاول والمقاولاتية

مفهوم المقاول :

قبل الخوض في تعريف المقاولاتية وأبعادها المختلفة، لابد من شرح مفهوم المقاول، إذ اهتمت معظم التعريفات بالجانب الوصفي

لخصائص المقاول، وهي بشكل عام مأخوذة من الكتابات البحثية المنشورة في هذا الجانب، ومن بينها :

حسب (Fayolle, 1999) المقاول يمثل الفرد المقبل على المستقبل والذي يعيش حالة عدم اليقين، يقدم منتوجات جديدة أو خدمات جديدة ويباشر في عمل يحتوي على مخاطرة.

هذا التعريف ينظر إلى المقاول والمقاولاتية بمعناها التقليدي،

أما (Hisrich et Peters)1991، فيرون أن: المقاول عون اجتماعي له مهمة تحمل المخاطرة المرتبطة برأس ما له في إيجاد مؤسسة من أجل ربح إضافي.

وهذا التعريف يصب أيضا في نفس الإطار الضيق للظاهرة.

هذان التعريفان اقتصرتا على النظرة التقليدية للمفهوم المتمثل في منظور إنشاء المؤسسات، فكلاهما يشتركان في الإشارة إلى الابتكار،

خصائص الاستقلالية، المقاول كعون للتغيير، وهذا من خلال التجارب المميزة للمقاول التي تفسر أهمية المتغيرات أو العوامل الشخصية في

المسار المقاولاتي.

من المهم الإشارة إلى أن المتغيرات الشخصية (العوامل الخاصة بالمقاول والمرتبطة بالخصائص النفسية والشخصية) تؤثر على قرار المقاول المحتمل بإنشاء مؤسسته، فسلوك المقاول في الأحداث ليس إلا نتيجة لقرار متأثر بشكل عام بمجموعة من العوامل المتمثلة في كفاءاته الشخصية وعوامل خارجية ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية وسياسية ناتجة من بيئته.

من أجل الخروج من هذا المنظور التقليدي حسب التعريفين سابق الذكر ووضع الظاهرة في مفهومها الواسع، يمكن الإشارة إلى دراسات (Hernandez, 1999; Fortin Reynald et al 2004, 2002) التي اعتمدت نظرة شاملة تبرز المقاول من خلال منظور معاصر يعتبر مفهوم المقاول أعمق من العملية البسيطة لإنشاء المؤسسة: "المقاول يمثل عون اجتماعي (فردى أو مؤسستى) ملتزم، يمكن أن يكتسب خصائصه الاجتماعية والمهنية، يقوم بأعمال ويجمع الوسائل الضرورية من أجل تنمية المقاولاتية، من خلال عملية إنشاء مؤسسة وكذلك دعم التنمية وترقية الظروف المشجعة لبروز الثقافة المقاولاتية".

ماهية المقاولاتية

إن المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، ويقدرتهم على البقاء والنمو)، إذ تجمع المقاولاتية بين مشروع وإنشاء وحامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين، مما يجعل مقارنة مستوى المقاولاتية في مختلف الدول صعبا، وهذا لعدة أسباب أولها انه ليس هناك محدد دقيق للمقاولاتية مقبول على مستوى كل النماذج الدولية، فالمقاولاتية متعددة الأبعاد، فتعريفها يعتمد بشكل كبير على بؤرة البحث. يميز بين تجهيز رأس المال، الإبداع، تخصيص المصادر بين الاستعمالات واتخاذ القرارات البديلة)، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا إلى مفهوم المقاولاتية في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصادات الحديثة من اقتصادات التسيير إلى اقتصادات مقاولاتية.()

وعليه يمكن تعريف المقاولاتية على أنها مجموعة من الأنشطة والمسايع التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة، وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين)، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة".()

وبالتالي يمكن القول أن المقاولاتية هي مجمل المعلومات أو المعطيات المؤدية إلى إبراز القدرات في حسن تسيير مؤسسة ما، وذلك انطلاقا من():

وجود مبادئ ومعطيات لصانعي المؤسسة؛

ضرورة وجود إستراتيجية لتسيير هذه المؤسسة؛

ضمان التأقلم مع كل من المحيط الاقتصادي وكذلك الاجتماعي.

ثانيا- الثقافة المقاولاتية والروح المقاولاتية

ماهية الثقافة المقاولاتية

تعددت التعريفات التي تناولت الثقافة المقاولاتية، نذكر من أهمها :

الثقافة المقاولاتية هي التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار بها، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة.

هي مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملوها في التعاملات والمبادلات.

الثقافة المقاولاتية هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة (جديدة)، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، والتخطيط لاتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة. كما أنّ هناك أربعة أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة وهي: العائلة، الجامعة، المؤسسة والمحيط.

يلخص نموذج (J.P SABOURIN et Y.GASSE 1989)، مفهوم الثقافة المقاولاتية حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتدربين، بالأخص الذين تابعوا تكويننا في مجال المقاولاتية، حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانات المقاولاتية، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاث مجموعات:

المسبقات (Les antécédents): وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الإستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

الإستعدادات (La prédisposition): وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول وتمثل المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع).

فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق مؤسسة، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف.

الروح المقاولاتية

أخذ موضوع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز اهتمام كبير بالمقارنة مع الماضي، حيث كان الاهتمام يخص فقط المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للوظائف والثروة، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد بروز الأهمية المتنامية لقطاع المقاولاتية خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي غالبا ما يرتبط اسم المقاول بها.

لذا أصبح موضوع تطوير الروح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند شريحة الشباب، لأنه يمس مشكلة البطالة، وفي هذا العنصر سنحاول توضيح مفهوم الروح المقاولاتية من خلال إظهار أوجه الاختلاف بين مصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise) وروح المقاول (l'esprit d'entreprendre).

فروح المؤسسة هي "مجموعة من المواقف العامة والإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول"، أما روح المقاولاتية فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة، فبالإضافة لذلك فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم توجه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشى والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.)

مفهوم التنمية الاقتصادية :

التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها بالدول المتخلفة اقتصاديا، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

فالتنمية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج، ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستخدام، ولاشك في أنه يوجد فرق شاسع فيما بينها بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بكل من هذه الوسائل.

مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها :

التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية) والتي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام، وإنما هي عملية تغيير وإستغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، واتجاه التطور التكنولوجي، والتغيرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية .

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه كمصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى **eco- developpement** التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب.

أما في 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة، حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا، أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها : التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير سنة 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة، ذات بعد وطني وإقليمي وعالمي، خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية، مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هي الإهتمام بالتنمية المتواصلة. ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي سنة 2002 في قمة جوهنبورغ التي حضرها أكثر من 160 رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات.

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس :

- تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

- تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.
- تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
- كما تستهدف التنمية المستدامة عناصر أساسية أخرى نذكر منها :
- تحسين ظروف معيشة الفقراء، حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بيئياً والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسسية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم.
- الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان انطلاقاً من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامناً بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.
- تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين، أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وذلك من أجل التمكين والمشاركة والحراك والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسسي، أي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية، تحسباً للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينها لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي.

أبعاد و مبادئ التنمية المستدامة

مما سبق يمكن استخلاص أبعاد التنمية المستدامة على النحو التالي:

- **البعد البيئي**: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتمثل فيما يلي:
- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة ماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
- الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

- **البعد الاقتصادي**: تهدف التنمية المستدامة " sustainable development " بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

- **البعد الاجتماعي**: إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة، حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه

تعريفات التنمية المستدامة - أيضاً - هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب. كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً - في بعدها الاجتماعي - إلى تحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية.

- **البعد التكنولوجي**: تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحول تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة. مبادئها: إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:
يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.
فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلاً السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي: الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون، تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية
- مبدأ استغلال عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

خصائص وتحديات التنمية المستدامة :

الخصائص : يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.
- تلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئة صحية للإنسان.
- تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء، حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.
- تعتمد على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات، حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

تحديات التنمية المستدامة : إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي :

- القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- أنماط السلوك الإنتاجي: ويقصد به الصناعي والزراعي الحالي ضرورة العمل على السيطرة البيئية على الملوثات البيئية من المصادر المختلفة.
- أنماط السلوك الاستهلاكي: الفردي والاشتراكي والتنظيمي والحكومي، وأهمية الترشيد والتوجيه والحماية بعيدا عن الملوثات في الغذاء والدواء والشراب.
- أنماط السلوك الاجتماعي: ضرورة الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقيم الموجبة للفرد والأسرة.
- أنماط السلوك الأسري: وأهمية الربط بين القيم والحضارة والثقافة العربية والإسلامية لمواجهة التيار العالي المعاكس.
- السلوك الثقافي: وضرورة التفرقة بين الثقافات والموجب والسالب والوطني والوافد.
- السلوك الإداري: وأهمية تجنب الصراعات والمشكلات التي تقلل من فعاليات تشغيل الموارد البشرية في العمل.
- السلوك الحكومي والتشريعي: وأهمية فرض الضوابط والعقود على انتشار التلوث البيئي ضمانا لانطلاقة التنمية المتواصلة.
- السلوك الاقتصادي: من خلال تجنب تقليد الاقتصاديات الدولية وتطبيق آليات اقتصادية وطنية لمواجهة المنافسة العالمية.
- نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية وإعادة هندسة المنظمات والأسرة لمواجهة الصراعات والمنافسة الخارجية.
- توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد والتنمية المتواصلة.

دور المقاولاتية في التنمية المستدامة

- تلعب المقاولاتية دورا مهما في التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وتولي دول عديدة اهتماما خاصاً بها. وفيما يلي أهم فوائد المقاولاتية المرتبطة بالتنمية المستدامة: ()
- توفر فرص عمل، بغض النظر عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة، مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية؛
- قدرة المقاولاتية في التأقلم تبعاً لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة؛
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة؛
- المساهمة في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية؛

الاستفادة من الخامات التكنولوجية والمحلية؛

العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية وهذا ما نلاحظه في الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر من خلال توكيل معظم مشروعات البناء، تعبيد الطرقات،... الخ إلى المقاولين وهذا من خلال المناقصات والمزايدات القانونية؛
الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛
بث روح المنافسة بين المؤسسات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز المؤسسات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

خاتمة

من خلال استعراضنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالمقاول والمقاولاتية، وكذا ضرورة توافر عنصري الثقافة والروح المقاولاتيتين، وتأثير ذلك كله ومساهمته في النهوض باقتصادات كثير من الدول، أضحي جليا أن التوجه العالمي اليوم أصبح توجهها مقاولاتيا أكثر من أي وقت مضى، وذلك بتحول الاقتصادات الحديثة من اقتصادات للتسيير إلى اقتصادات مقاولاتية، من خلال الآثار الإيجابية الواضحة لها على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ومكوناتها.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتجري التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية البيئية والتنمية الاجتماعية.

ولتحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من مدخل المقاولاتية بات ضروريا توافر رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد، بتوجيه وإشراف رسمي، ومشاركة واسعة لجميع مكونات المجتمع، بغية الإستغلال الأمثل لكل الموارد حاضرا ومستقبلا، بما يضمن ظروف حياة أحسن بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

قائمة المراجع :

- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي البثني ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2004
- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015
- سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتغيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2004
- محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2016
- سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر-دراسة ميدانية-، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007/2006
- حليمي وهيبية، بن خالد نوال، بلمقدم مصطفى، المفاهيم الجديدة للموارد البشرية وإستراتيجية المقاول كمتحدد رئيسي لها-الدول النامية-، الندوة الدولية حول: المقاول والإبداع في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر

- مهديد فاطمة الزهراء، فراحتية العيد، دور مؤسسات المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية-عرض تجربة مؤسسة Polyben بـ برج بوغريج، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اليات دعم ومساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 03-04 و05 ماي 2011

- عدمان مريزق، المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءات، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 و08 أبريل 2010

- ماضي بلقاسم، بوضياف عبير، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 و08 أبريل 2010

- لحضر مرغاد، محمد تواتي، العناقيد كآلية لتفعيل المقاولاتية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 و08 أبريل 2010

- يحيوي مفيدة، إنشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة؟، مداخلة في الملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 8/7/6 أبريل 2010

- بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة في الملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 8/7/6 أبريل 2010

- زيدان محمد، قورين حاج قويدر، المقاولات في الوطن العربي بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل-مقارنة مع تجربة اليابان ومقومات نجاحها-، الندوة الدولية حول: المقاولات والإبداع في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر

-The Brundtland Definition (World Commission On Environment And Development (1987) Our Common Future, Oxford University Press, Geneva, Switzerland) The very best definition
-<https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2524/>
-<https://www.ta3limkom.com/2020/11/DEVELOP.QT.html>
-https://iba.atu.edu.iq/?page_id=11622